من الرابح و الخاسر في تشريع قانون الأحزاب السياسية؟

القانون يثير مخاوفَ أن تموّل الحكومة الأحزاب من موازنة الدولة فيجعلها رهناً لرغبات وضغوط السلطة التنفيذية

□ بغداد / إيناس طارق

لا يزال الجدل محتدما في الساحة السياسية بشأن مشروع قانون الاحزاب ووصل اشده في الايام الاخيرة . يأتي ذلك في وقت يفتح الحديث عن القانون وقدرة الجهات التشريعية على ضبط التمويل وضمان عدم حصول اي قوة سياسية على اموال اجنبية ، لكن الاهم في هذا الجدل هو ضمان الحقوق الديمقراطية في العراق اذ لا تزال مسألة الجهة التي ستشرف على تسجيل ومنح رخص الاحزاب محل جدل واسع بسبب انعدام الثقة بين الفرقاء العراقيين.

فالقانون قبل ان يولد بدأ يواجه مصيرا عسيرا بين الاحزاب الرافضة التي تحاول اخفاء مصادر تمويلها خوفاً من نفور الرأي الشعبي منها ،واحزاب تريد القانون لانها تريد الايقاع بتلك الاحزاب الخائفة من كشف حقيقة ولائها هل هو للعراق ام لجهة التمويل الخارجية ؟

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ إن مجلس الوزراء أقر قانون الأحزاب السياسية في العراق واحاله الى مجلس النواب.

وأشار في تصريح صادر عن مكتبه الى إن هذا القانون الذي طال إنتظاره سينظم عمل الأحزاب في العراق. وستتولى وزارة العدل مهمة تنظيم العمل الحزبي وإصدار التراخيص للأحزاب السياسية من خلال إستحداث إدارة مختصة فيها تحمل اسم "دائرة شؤون الأحزاب". لكن بعض القوى السياسية متخوفة من تولي إدارات رسمية هذه المهمة وقيام الحكومة بتمويل الأحزاب المرخصة كما ينص قانونها، الأمر الذي قد يضعها تحت هيمنتها وتأثيرها بإعتبارها الماسكة بالأموال التي ستمول نشاطات الأحزاب.

من المنتظر ان يحل القانون الجديد فور التصديق ، محل قانون الاحزاب المعمول به حاليا والصادر عن سلطة الائتلاف (المحتلة) عام ٢٠٠٣.

وكان الحاكم المدني الاميركي السابق للعراق بول بريمر قد اصدر الامر رقم ٩٧ لعام ٢٠٠٣ بتشكيل قانون الأحزاب والهيئات السياسية بناء على السلطات المخولة له بصفته "المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة وبموجب القوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة، بما في ذلك القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرار رقم ١٥١١ (٢٠٠٣) وتأكيداً على حق الشعب العراقي الذي أقره القراران رقم ١٤٨٣ و١٥١١ في تحديد مستقبله السياسي بحرية.

ويتضمن القانون الجديد للأحزاب العراقية الذي اطلعت المدى على نسخة منه ١١ فصلا في ٦٩ مادة. وهذه الفصول هي: السريان والتفويض والأهداف، المبادئ الأساسية، أحكام التأسيس، إجراءات التسجيل، الحقوق والواجبات، التنظيم الداخلي، التحالف والإندماج، توقف النشاط السياسي، الأحكام المالية، الأحكام الجزائية، أحكام عامة وختامية.

وتشير مسودة القانون الى ان الأسباب الموجبة لإصدار هذا القانون كما يلي: "إنسجاما مع متطلبات الحياة السياسية الجديدة والتحول الديمقراطي ولغرض تنظيم الإطار القانوني لإقامة الاحزاب السياسية على أسس وطنية ديمقراطية تضمن التعددية السياسية وتحقق مشاركة أوسع في الشؤون العامة فقد شرع هذا القانون".

ويمنع القانون الجديد تأسيس الحزب على أسس من العنصرية أو الارهاب او التكفير او التعصب الطائفي او العرقي او القومي. وينص على ان يعتمد الحزب السياسي آلية الإنتخاب بوصفه الطريقة الوحيدة لإختيار القيادات الحزبية على جميع المستويات ووفق نظامه الأساسي. ويؤكد على عدم معارضة مبادئ الحزب مع أحكام الدستور ومع حقوق الانسان والوحدة الوطنية والتداول السلمي للسلطة.. وان لا يكون تأسيس الحزب في تحقيق اهدافه شكلا من التنظيمات العسكرية او شبه العسكرية كما لا يجوز الإرتباط بأي قوة عسكرية.

جواد الحسناوي

طه درع

عدنان السراج

عمار طعمة

عمر الهيجل

قاسم الاعرجي

فرهاد رسول

محمد المشكور

ويشير القانون ان تأسيس الحزب يكون بطلب من ألفي عضو من ٦ محافظات على الأقل، وان يمنح ترخيص الحزب خلال ١٥ يوماً من تقديمه، وفي حال الرفض يكون للحزب حق الإعتراض خلال ١٥ يوماً آخر. وستتولى دائرة جديدة تستحدث في وزارة العدل سيطلق عليها "دائرة شؤون الأحزاب" النظر في طلبات الترخيص.

ويحظر القانون الجديد ارتباط اي حزب تنظيميا او ماليا بأي جهة غير عراقية او توجيه نشاطه بناء على أوامر أو توجيهات من اي دولة خارجية. وكذلك يمنع التدخل في شؤون الدول الاخرى، او التعاون مع الاحزاب التي تحظرها الدولة او يكون الحزب منفذا للدول الاخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق. وكذلك منع التنظيم والإستقطاب الحزبي في صفوف الجيش وقوى الأمن الداخلي والاجهزة الامنية او القضاء وهيئة النزاهة والمفوضية العليا للانتخابات. كما يحظر القانون الجديد استخدام دور العبادة او المؤسسات التعليمية لممارسة النشاط الحزبي او الدعاية لصالح او ضد حزب سياسي. ويجيز القانون للأحزاب السياسية التحالف مع بعضها على اساس اتفاق لتشكيل تحالف سياسي.

ويشير القانون الى ان الدولة ستقدم الى الاحزاب المرخصة اعانات مالية من الموازنة العامة للدولة بموجب قانون الموازنة السنوية. وفي المقابل يحظر كل التبرعات من اشخاص او دول او تنظيمات خارجية.

أحزاب قد تعرقل تشريع القانون

لذلك تخشى مصادر عراقية من محاولات ستقوم بها بعض الاحزاب لعرقلة تشريع القانون الجديد للأحزاب متخوفة من كشف تمويلها خاصة وان سياسيين عراقيين يؤكدون وجود دعم خارجي واسع للأحزاب السياسية في العراق. لكنهم يؤكدون أن العمل السياسي في العراق يحتاج الى تكلفة مادية باهظة في حين لا تواجه الأحزاب السياسية أي ضائقة مالية.

وكانت ندوة تشاورية عقدت في مجلس النواب قد ناقشت ملف قانون الاحزاب بحضور السيد عادل عبد المهدي وعدد من اساتذة الجامعات وممثلي منظمات المجتمع المدني.

ودعا صباح الكربولي المستشار القانوني في مجلس النواب الى تنظيم عمل الاحزاب السياسية عبر اصدار قانون ينظم عملها تزامنا مع اهمية ان تنصب جهود مجلس النواب على استكمال التعديلات الدستورية. بدوره قال سعيد رشيد استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد انه من غير الضروري مشاركة جميع الأحزاب السياسية في السلطة اذ يمكن لها الاكتفاء بتأثيرها على صنع القرار.

وعبرت هناء ادور الناشطة في مجال حقوق الانسان عن أسفها لإستمرار القطيعة بين الأحزاب السياسية والشعب، مشيرة الى تأثير العامل الخارجي على الأحزاب،كما طالبت بأن يلبي قانون الأحزاب الحاجات السياسية للمرحلة الجديدة.

وفي مداخلات النواب خلال الندوة رأى النائب صباح الساعدي عن الائتلاف الوطني العراقي ان الاحزاب بعد عام ٢٠٠٣ تعاملت مع السلطة بالعقلية المعارضة ذاتها، مشدداً على أهمية وجود رقابة على الأحزاب في جانبي الأداء والتمويل المالي عند تشريع القانون الخاص بها.

من جهته اشار النائب عبد الكريم السامرائي عن ائتلاف العراقية الى وجود صحوة لدى الاحزاب السياسية التي تشهد تحرراً من التأثير الخارجي مبيناً ان هناك فرقاً بين المرجعية الفكرية للأحزاب وولاءاتها السياسية، داعياً الى ضرورة الممارسة الحقيقية للمعارضة.

من جانبه اكد عادل عبد المهدي ضرورة ترسيخ تقاليد العمل السياسي والحرص على التعددية وممارسة الحكم من قبل أحزاب من جهة ،وإتجاه أحزاب أخرى للعمل كمعارضة من جهة ثانية، مع ضمان الحفاظ على حقوقها القانونية والدستورية

التيار الصدري : بعض الاحزاب سترفض القانون

وقد ابدت قوى سياسية واحزاب اعتراضها على بعض الفقرات وخصوصا الفقرة التي تتحدث عن تمويل الاحزاب وتخوفها من سيطرة الحكومة على مقدرات الاحزاب ولهذا اكد عدد من النواب على ان القانون سيواجه مشاكل كثيرة، حيث اكد النائب عن كتلة الاحرار جواد الحسناوي في تصريحه لـ"المدى" ان الكتل السياسية حتما سوف تختلف من واحدة الى اخرى.

الحسناوي ذهب الى ابعد من ذلك بالقول ان القانون يحتم على كل حزب كشف الجهة المالية التي تموله وهناك احزاب من الطبيعي يكون تمويلها من الخارج، تلك الاحزاب سوف ترفض تلك الفقرات لان شعبيتها سوف تتأثر وهذا سوف يجعل موقفها السياسي والحزبي صعب تقبله من قبل مؤيدي الحزب .

واضاف ان مشروع القانون قدم من رئاسة مجلس الوزراء وعرض على هيئة رئاسة البرلمان فقط، في حين كان من المفترض عرضه على جميع الاعضاء.، معربا عن توقعه ان القانون عندما يعرض ويقرأ القراءتين الاولى والثانية سوف يكون في مرحلة مخاض عسير حتى تتم ولادته وعرضه على الرأي العام .

المجلس الاعلى الاسلامي : تفعيل القانون اصبح ضروريا

ويرى النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي ان تفعيل قانون الاحزاب بالعراق اصبح ضروريا كونه ينظم عملها ويكشف عن ذممهم المالية ، فضلا عن ان منح الاجازة لكل حزب سوف يحدد عمله وشفافية تعامله في الوسط السياسي بشكل اكثر وطنية.

وعلى مايقول الاعرجي وهو قياي في المجلس الاسلامي الاعلى في تصريحه لـ"المدى" فأن المشروع المقدم من الحكومة لن يحدد نوعية الاحزاب ان كانت اسلامية بحتة او سياسية بحتة، معتبرا ان ذلك مرده كون العراق دولة مدنية وبالتالي فانه من غير الممكن ان تشكل فيه حكومة اسلامية لانه يتكون من طوائف وفئات اجتماعية مختلفة .بيد ان الاعرجي استدرك في كلامه وقال ان قانون الاحزاب يعني الالتزام بالمصالح الوطنية وان يكون الولاء عراقيا خالصا واذا اقر القانون في البرلمان فان تنفيذه سوف يكون واجبا وحتميا على الجميع، مشددا على وجود جهات تعمل على تعطيل المصادقة على القانون، معربا عن توقعه في انها تستخدم اسلوب الضغط السياسي لتأخيره لان في الحقيقة بعض الاحزاب ان كشفت مصادر تمويلها سوف يكون رد فعل شارع العراقي ضدها هو التذمر وهذا اقرب ما يمكن قوله .

ائتلاف دولة القانون : بعض الاحزاب تخشى ان تفقد مصادر تمويلها

ويقول القيادي في ائتلاف دولة القانون عدنان السراج ان بعض الكيانات والاحزاب ترفض كشف ذممهم والحصول على اجازات حتى لا تفقد مصادر تمويلها الخارجي، فهي ان كشفت الامر فستعرض الى شحة في اموالها ،لذلك القانون يجب ان يصاغ بطريقة وطنية بعيدة عن ضغوطات أي حزب او كتلة سياسية .

واشار السراج لـ"المدى" الى ان القانون ولد الخوف لانه سوف يفضح ولاءهم الخارجي وليس الوطني ،لافتا الى انه وبطبيعة الحال سوف يواجه صعوبة ومعارضة شديدة وقد يعاد الى رئاسة مجلس الوزراء مرة اخرى وبالتالي قد لايقبل من الاحزاب التي تفكر فقط العمل بدافع المال لا بدافع الوطنية ،لذلك قد يكون هذا القانون المرآة العاكسة لكشف احزاب تتعامل مع اجندت خارجية وهنا سوف يكون الرأي العام والشعبي هو رفضها من الواقع العراقي.

واضاف السراج في حديثه قائلاً : بصريح الكلام ان الاحزاب حتى في الولايات المتحدة الامريكية تكشف عن مصادر تمويلها والجهات المتبرعة لها والتي تغطي حملاتها الانتخابية فهذا هو العمل السياسي الصحيح والمنظم ، واشار السراج الى ان الاحزاب التي تتخوف من كشف مصادر تمويلها وتتلقى دعما خارجيا وقد يكون الدعم من جهات تعمل ضد مصلحة العراق او تدعم الارهاب فان القانون هو الستارة التي ترفع لكشف ما خفي وراءها من اسرار الاحزاب .

الائتلاف الوطني : هل سينجح القانون وسط المهاترات السياسية ؟

بينما علق النائب طه درع من الائتلاف الوطني العراقي في تصريح لـ(المدى) قائلاً: نعتقد نحن السياسون في العراق ان المرحلة الحالية من العملية السياسية في العراق تحتم اصدار قانون ينظم عمل الاحزاب لان العمل السياسي نظم بالدستور لذلك يجب ان يتقبل ويتعامل مع هذا القانون بشفافية مطلقة وكل حزب يجب ان يكشف عن مصادر تمويله ويحصل على اجازة وهذا هو الوضع الطبيعي لكل الاحزاب في العالم، فلماذا نحن لاننظم عمل احزابنا بشكل يجعل الراي العام والجمهور يعلم مع من يتعامل ، واضاف درع في حديثه قائلاً: العراق يضم الكثير من الاحزاب السياسية والدينية ،والسياسية الدينية لكن الفصل بين الدين والسياسة له حديث اخر لهذا نحن نسأل هل سوف ينجح اقرار قانون الاحزاب وسط تلك المهاترات السياسية؟ .

بدوره قال النائب محمد المشكور عن الائتلاف االوطني في تصريح لـ(المدى): ان اقرار قانون الاحزاب ظروري جداً في مسيرة العملية السياسية في العراق والاحزاب الموجودة حالياً تحتاج الى تنظيم واليات عمل واجازات اصولية لممارسة العمل الحزبي، لذلك القانون بكل الاحوال سوف يعرض على البرلمان للتصويت عليه لكن هناك مخاوف بان يكون القانون لمصلحة جهة معينة وسياسية لذلك يجب ان تكون هناك ثوابت للعمل بالقانون تنطبق على الجميع دون استثناء ومن يتخوف منه عليه الانسحاب قبل افتضاح امره ،اما في ما يخص وجود احزاب دينية بحتة او سياسية بحتة فهذا الامر لن يحدث لان الدستور كفل للفرد الحرية والتعبير وللحزب ان يكون اسلاميا او علمانيا فالدستور اكد ان قانون الاحزاب لن يكون تعجيزيا عند اقراره والشعب العراقي عندما انتخب الاحزاب كان يعلم من هي فالقوائم مفتوحة ومن حقه الان ان يعلم مصادر تمويل الحزب الذي انتخبه .وبكل تاكيد القانون سوف يجعل التمويل للاحزاب المسجلة والحاصلة على اجازة العمل الحزبي ممولا من الميزانية العامة.

حزب الفضيلة :نحن مع التمويل الحكومي

أما النائب عمار الطعمة عضو حزب الفضيلة صرح لـ(المدى)قائلاً: الدستور كفل تأسيس الاحزاب والتداول السلمي للسلطة والبرلمان هو نتاج الديمقراطية واحترام الافكار والمعتقدات والابتعاد عن الارهاب الفكري ،لذلك القانون سوف يقر وان وجد معارضة من بعض الاحزاب وسوف يطرح خلال الفصل التشريعي ويكون ضمن الاجندة المعروضة للمناقشة والتصديق على طاولة مجلس النواب واذا اختلفت وجهات النظر والاراء فهناك اكيد فقرات بقانون الاحزاب تكون حلا وسطيا والا لماذا نعمل من اجل ارساء بنود الديمقراطية؟ اذن العمل بالقانون يجب ان يكون بشكل حر وشفاف ومن المعيب ان يكشف حزب عن مصادر تمويله الخارجي لانه بالنتيجة سوف يربط الممول عمل وولاء الحزب به لذلك العراقيون بحاجة لمعرفة من هي هذه الاحزاب المجازة ويكون تمويله من الدولة ليضمن العراقيون ان حزبهم الذي ينتمون له ويؤمنون بشعارته هو عراقي مئة بالمئة .

التحالف الكردستاني : اغلب الاحزاب تخشى الكشف عن مصادر تمويلها

بدوره أكد النائب فرهاد رسول من التحالف الكردستاني في تصريح لـ(المدى) قائلاً: حقيقة القانون سوف يواجه في بداية عرضه ومناقشته في مجلس النواب اعتراضات من قبل بعض الاحزاب والتي اغلبها تخشى الكشف عن مصادر تمويلها ففي اوربا مثلاً الاحزاب هناك تكشف عن ذممها المالية ومصادر تمويلها فالامر هنا ليس تقديم اعانة او معونة انما تمويل مالي لحزب يمارس نشاط سياسي، اذن فالعراق الجديد الديمقراطي بحاجة الى سن مثل تلك القوانين لان الوضع الان وبكل صراحة بحاجة الى ترتيب وتنظيم ومعرفة تمويل الاحزاب وهذا هو اساس بناء الديمقراطية الصحيحة والا لماذا نطالب بالديمقراطية ولا ننفذها .

القائمة العراقية: لا احد يعلم من أين تموّل الأحزاب

تقول النائبة ناهدة الدايني من القائمة العراقية في تصريح لـ(المدى)قائلة : هناك صعوبة كبيرة لبعض الاحزاب التي يتطلب الامر منها كشف ذممها المالية فهناك عدد كبير من الاحزاب بل المئات سواء صغيرة او كبيرة ترفض الكشف عن مصادر تمويلها ،لذلك وبكل صراحة القانون سوف يواجه عقبات واعتراضات لعدم اقراره لكن الدورة البرلمانية الحالية سوف تعمل على اصداره لكشف ذمة كل حزب فهناك احزاب انفقت المليارات لتغطية حملاتها الانتخابية ولا يعلم من اين لها هذا ومن انفق من ماله الخاص؟ وحقيقة الامر الاحزاب الان يجب ان يظهر ولاؤها أهو لجهة التمويل ام للعراق؟ وليكون عملها رسميا ووفق اجازات رسمية توضح طبيعة نشاط الحزب ليس الا .

بينما علق عمر الهيجل من جبهة التوافق في تصريح لـ(المدى) بان هذا القانون يعتبر معضلة وهناك جهات ترفض اقرار القانون وتخاف منه ايضاً وغالبية الاحزاب في العراق تمويلها خارجي وتعمل لجهات التمويل وتساق سياستها لصالح تلك الجهة فكيف يمكن ان تكشف تلك الاحزاب ذممها الحقيقة اما اذا حصلت على اجازة عمل فانها سوف يحد تمويلها ويكون فقط من الدولة العراقية فهل هذا سوف يكون مقبولا لبعض الاحزاب التي هي بالجوهر والباطن رافضة القانون اذا القانون قد يقر لكن بعد التعديل والترضية وفق اتفاقات سياسية.

قانونيون: نتمنى ان يتفق القانون مع المعايير الديمقراطية

وانتقد عدد كبير من المراقبين المشروع الجديد لقانون الاحزاب الذي قدمته الحكومة لما فيه من عيوب كثيرة يقتضي على مجلس النواب مناقشتها وإيجاد الحلول لها كي يخرج هذا القانون بالصورة التي تتفق مع الأسس الديمقراطية المتبعة في أرقى دول العالم.

حيث اشار رئيس مفوضية الانتخابات السابق عادل اللامي في ندوة كانت قد اقامها المجلس العراقي للسلم والتضامن ان العملية الديمقراطية لها مقومات تنظم العمل، لافتا الى انها ليست كما كانت في السابق تقتصر على صناديق الاقتراع، مشددا على ضرورة ان تكون هنالك اطر قانونية وواحد من هذه الأطر هو قانون الأحزاب السياسية وعلى ان يتفق مع المعايير الديمقراطية المعتمدة في أكثر دول العالم تطورا.

ولقانون الأحزاب الأهمية التي لا تقل عن أهمية المبادئ الدستورية التي تضمن ممارسة العمل الديمقراطي في البلاد.

يشار الى ان القانون الذي كان معتمدا في الانتخابات قبل ٢٠٠٣ هو رقم ٣٠ ولكن بعد التغيير صدر امر ٩٧ والذي نظم عملية اشتراك الكتل السياسية ولكنه لم ينظم حياتها وكيفية تمويلها.

فيما يقول مختصون ان العيوب ينطوي عليها المشروع والتي من بينها ان المادة الخامسة والتي اكدت ضرورة ان يكون تأسيس الحزب على أساس المواطنة، الا ان المادة خلت من عدم جواز تأسيس حزب على أساس التعصب الديني.

كما ان المادة التاسعة تحدثت عن ان أعضاء الأحزاب يجب ان لا يكونوا أعضاء في هيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات، وكان من المفترض ان تنص على عدم جواز الانتماء للأحزاب من قبل اعضاء الهيئات المستقلة عموما، فضلا عن طلب المستمسكات التي اوجب القانون اعتبرها احد الشروط هو امر غير مبرر ، وكذلك مبلغ المليون دينار الذي حدد كرسوم تسجيل الحزب كبيراً جدا.

ويشدد المختصون على ضرورة ان يحتوي النص القانوني في حال أقيمت دعوى من طرف معين استرجاع مبلغ الرسوم في حال كسبه الدعوى والا سوف يمتنع الناس عن اقامة الدعاوى وان كان لهم الحق فيها.

وانتقدوا حصر القانون بالهيكل التنظيمي للحزب، معتبرين إياه بأنه يتعارض مع الحرية كونه حصر هيكلية الحزب بتكوينات معينة في حين يجب ان ينص القانون على سبيل التشبيه لا الحصر.

محللون سياسيون: البعض يخشى القانون

واوضح الدكتور ياسين البكري محلل سياسي واستاذ في الجامعة المستنصرية في تصريح لـ(المدى) قائلاً: القانون بشكله الطبيعي يعتبر لبعض الاحزاب كابوساً خصوصاً التي تمول من الخارج وهذا معناه ارتباطها بالخارج وولائها للجهة الممولة وليس للعراق فاقرار القانون تقبله صعب لتلك الاحزاب التي تنادي بالديمقراطية بالعراق والسلام والولاء للوطن وهي ولاؤها للمال ،لذلك القانون من الواضح سوف يتاخر وسوف تعاد اكثر من مرة صياغته ،وبكل صراحة الاحزاب التي صرفت على حملتها الانتخابية ملايين وقدمت الهدايا والعطايا لتحصل وتصل الى القمة ياتي قانون الان ويفضحها فهذا الامر من الطبيعي مرفوض وحقيقة العملية التي سوف يصاغ بها القانون لان تكون شفافة انما سوف تتخللها خروقات وقد يفسر من لا يروق له القانون بان تحديد عمله وكشف ذممه هو ديكتاتورية الا انه الديمقراطية بحد ذاتها لان من لايخاف يكشف مصادر تمويله ويحصل على اجازة ممارسة نشاطه السياسي ويحدد مصاريفه في الانتخابات او بدون الانتخابات وهذا حسب قوله يعتبر ضربة على لبعض الاحزاب التي تعتاش على التمويل الخارجي .

بينما صرح المحلل السياسي الدكتور اسامة السعيدي استاذ في الجامعة المستنصرية لـ(المدى) قائلاً: أي نظام ديمقراطي يراد بناؤه وفق اسلوب سليم يحدد عمل الاحزاب ويعطيها اجازة ممارسة العمل الحزبي وتحديد النشاط ومصادر التمويل ،فأي قانون يعتبر هو الضوابط والاليات لكل عمل سليم ،والاحزاب التي تخشى اقرار القانون طبيعي كشف تمويلها المالي الخارجي سوف يسبب اخلال بالعملية السياسية العراقية الراهنة ،وبمجرد وضع بنود وفقرات القانون من قبل رئاسة الوزراء وارساله الى مجلس النواب ظهرت جهات تعارض وتمارس ضغوط لايقافه او تاخيره ، والجهة التي اختيرت لمنح الاجازات " وزارة العدل" قوبلت من قبل البعض بالايجاب والبعض الاخر بالسلب والرفض القاطع لان الشي المعروف ان توزيع الوزارات تم وفق المحاصصة السياسية لذلك الوزارة ترفض واحزاب ترفض وحقيقة القانون صعب تطبيقه بكل بنوده وسط ٢٠٠ الى ٣٠٠ كيان سياسي لهذا القانون يعاد الى رئاسة الوزراء ليكتب مرة اخرى او يعرقل حتى يصاغ الى الترحيل لسنوات البرلمان الاخرى وان اقر فهو لان يكون كما متوقع له أي ليس ديمقراطيا بحتا وليس منصفا بحتا انما سوف يكون كما المحاصصة السياسية جهة مع وجهة ضد .لهذا لان يخلو القانون من ابرام صفقات سياسية بين الاحزاب.